

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد تمكنا بحمد الله من مواصلة نجاحنا خلال الربع الثالث من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع، أن أقدم لكم النتائج المالية للفترة المالية المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة مدققينا الخارجيين.

لقد ساهم إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية في عام ٢٠٢١ في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٢. ومع وجود الطلب المتزايد وبرامج الإصلاح الحكومية المستمرة التي تهدف نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام، فإننا نتوقع بأن تمضي وتيرة النمو بشكل أكثر تسارعا خلال الأشهر المقبلة والتي ستساهم في تحقيق انتعاش اقتصادي قوي خلال العام ٢٠٢٢، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢ و ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣. كما أنه من المتوقع أن ترتفع كفاءة الإيرادات والإنفاق في الوقت الذي يتوقع أن يخفض الدين العام على المدى المتوسط.

ونحن في بنك نزوى نؤمن بأن الصيرفة الإسلامية تسعى لتحقيق أهداف سامية ولذا فإن جهودنا الاستراتيجية مستمرة في إثراء حياة عملائنا المالية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا. ومنذ أن بدأت الأزمة ومرورا بأوج تأثيرها خلال العامين الماضيين وصولاً إلى مرحلة الانتعاش التي بدأت تبرز الآن فقد عملنا على المساهمة بشكل فاعل في تسهيل البرامج الحكومية التي شكلت شريان الحياة للعديد من الأسر والشركات؛ حيث يأتي ذلك استناداً على التزامنا المستمر بتقديم الدعم المتواصل لمجتمعاتنا.

الأداء المالي

وبالرغم من أن بداية العام الجاري كانت مشجعة، ومدعومة بارتفاع القوى الشرائية ومستوى الاستهلاك، وتحسن أسعار النفط الخام ونتيجة لتحسن الأنشطة الاقتصادية.

وخلال العام الجاري، حقق بنك نزوى أداءً مالياً جديراً بالثناء من خلال تسجيل نمو بنسبة ١٨٪ في صافي الأرباح. وقد جاء هذا الإنجاز نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك البيئة التنافسية التي نعمل فيها ومدى صلابتنا ميزانيتنا العمومية.

لقد حققنا نمواً متواصلاً في أعمالنا الأساسية، حيث استثمرنا في توفير قيمة مضافة لعملائنا ومساهميننا. حيث حققنا نمواً في حقوق المساهمين بنسبة ٢٪، ونمواً في إيرادات التشغيل بنسبة ١٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث جاءت هذه الأرقام معززة بالنشاط الجيد لكل من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد إضافة إلى مستوى جيد من ضبط التكاليف. وقد تحقق ذلك بفضل التنفيذ الناجح لاستراتيجيتنا لعام ٢٠٢٥، والتي تتطلب التركيز المستمر على تنمية الميزانية العمومية بطريقة منضبطة، وتنوع مصادر الإيرادات، والتحكم في النفقات، وتحسين الهوامش، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وتوسيع المنتجات وقاعدة العملاء.

لقد نمت إجمالي أصول البنك بنسبة ٧٪ ليصل إلى ١,٤٨٧ مليون ريال عماني مقارنة بـ ١,٣٨٥ مليون ريال عماني بالفترة نفسها في سبتمبر ٢٠٢١. كما شهدت محفظة التمويل نمواً بنسبة ٨٪ لتصل إلى ١,٢١٨ مليون ريال عماني، في حين بلغ إجمالي محفظة ودائع العملاء ١,٢١٠ مليون ريال عماني مسجلاً نمواً بنسبة ١٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد وفر هذا النمو في محفظة التمويل والإيداعات للشركات والأفراد الزخم اللازم لمواصلة مسار نمونا. وهذا الزخم سيمكننا من تحقيق أهدافنا ذات المدى البعيد.

إن الزيادة في إيرادات التشغيل بمبلغ ٥,٣ مليون ريال عماني بنسبة ١٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والزيادة في نفقات التشغيل بنسبة ١٠٪ بمبلغ ١,٦ مليون ريال عماني، فقط هي بمثابة انعكاس للجهود الاستراتيجية والحثيثة لإدارة التكاليف. وقد أدى ذلك إلى تحقيق أرباح صافية بعد الضرائب بقيمة ١٠,٧ مليون ريال عماني خلال التسعة أشهر من العام الجاري ٢٠٢٢. وتعتبر هذه النتيجة إنجازاً أساسياً نحو الوفاء بخطط البنك الاستراتيجية لتحسين الأداء.

وإننا على ثقة من أن الركائز الاستراتيجية الثابتة للبنك ومرونة الميزانية العمومية تجعلنا في وضع جيد لإدارة أية تقلبات اقتصادية في الوقت الذي تمكننا من الاستمرار في تحقيق عوائد جيدة لعملائنا وتحسين القيمة لمساهميننا.

وبناء على اقتراح دمج بنك نزوى ش.م.ع. مع صحار الدولي ش.م.ع.ع، بهدف بناء تقديم قيمة أكبر لمساهميننا، فإننا نعمل حالياً على تقييم ودراسة جدوى الصفقة، وفي حال وجود أية مستجدات جوهرية فيما يتعلق بهذا الشأن فسيتم إبلاغ المستثمرين من خلال موقع بورصة مسقط وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

خططنا المستقبلية

بناء على الانتعاش الذي شهدناه خلال العام ٢٠٢١، فإن التطلعات حول الاقتصاد العالمي تشير إلى انخفاض مستوى النمو في عام ٢٠٢٢ إلى حد كبير بسبب الصراع بين روسيا وأوكرانيا. بالإضافة إلى الآثار المباشرة في المناطق المتضررة وتقلبات الأسواق المالية ذات الصلة، في الوقت الذي أدى الصراع إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والقمح.

وفي المقابل، يواصل الاقتصاد العماني التحسن، مدعوماً بإحياء قطاع الهيدروكربون وتخفيف القيود الاجتماعية لكوفيد-١٩. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط، واستمرار ضبط الأوضاع المالية العامة في إطار الخطة المالية متوسطة الأجل للحكومة، والتنفيذ الدقيق للإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠، إلى تحقيق فوائض مالية ودعم نمو أعلى على المدى المتوسط. كما ارتفع إجمالي فائض ميزانية السلطنة إلى ١,٠٩ مليار ريال عماني للفترة من يناير إلى أغسطس من عام ٢٠٢٢ مقابل عجز قدره ١,٠٥ مليار ريال عماني في نفس الفترة من عام ٢٠٢١، وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية. وفي صعيد آخر وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي العماني ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢، مدعوماً بزيادة إنتاج الهيدروكربونات والانتعاش المستمر للنشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني. تم احتواء تضخم مؤشر أسعار المستهلكين حتى الآن، ومع ذلك، من المتوقع أن يرفع متوسط التضخم إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٢.

ويمضي الاقتصاد العماني نحو الانتعاش وسط تخفيف الضغوط الناجمة من الوباء، وزيادة إنتاج الهيدروكربونات، والإصلاحات الحكومية واسعة النطاق. لذا فإنه من المتوقع أن تؤدي إصلاحات المالية العامة إلى تحويل عجز المالية العامة للبلاد إلى فوائض، كما أنه من المتوقع مواصلة تحقيق فوائض مالية في عام ٢٠٢٣ الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تحسين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لينخفض من ٦٢,٩% في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤% بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ٢٠٢٢. في الوقت الذي يمكن أن يؤدي ارتفاع إنتاج الهيدروكربون، وتحسن الإيرادات غير النفطية، وترشيد الإنفاق إلى تعزيز المراكز المالية والخارجية.

الجدير ذكره أن وكالة موديز لخدمات المستثمرين قد رفعت مؤخرًا التوقعات المستقبلية لسلطنة عمان إلى إيجابية، وأكدت تصنيفها طويل الأجل عند Ba3، في حين رفعت وكالة فيتش التصنيف إلى BB من BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقد أدى هذا التحديث في النظرة المستقبلية أيضًا إلى ترقية النظرة المستقبلية لبنك نزوى إلى إيجابية من قبل وكالة موديز. وفقًا لصندوق النقد الدولي، تبدو مؤشرات السلامة المالية للنظام المصرفي العماني جيدة، حيث ساعدت الاستفادة من الهوامش الوقائية القوية التي تم إنشاؤها وفقًا لمتطلبات البنك المركزي العماني، في التغلب على التقلبات الاقتصادية الأخيرة.

وأكدت وكالة التصنيف، التصنيفات الائتمانية السيادية للسلطنة على المدى الطويل والقصير بالعملة الأجنبية والمحلية. ويرجع ذلك إلى السياسات والإجراءات التي اتخذتها السلطنة لمواجهة التحديات الاقتصادية والصحية، إلى جانب تحسن أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض العجز المالي وصافي الدين الحكومي على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وقد شرعت السلطنة في تنفيذ برنامج تنموي لتحويل الاقتصاد إلى قاعدة أشمل للقطاع الخاص من خلال تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين البيئة الاستثمارية. وسيتم التغلب على التحدي ذات المدى القصير على المدى المتوسط والطويل. وستظل المبادرات والإصلاحات الحكومية في تحصيل العوائد توتي ثمارها، مما سيساعد على التخفيف من نقاط الضعف وتخفيف الضغط على التمويل العام.

وتظل التوقعات لبقية العام ٢٠٢٢ متفائلة ومدعومة بتحسين الإيرادات الحكومية. بينما تتوقع العديد من القطاعات أن تشهد نمواً مثل قطاع التصنيع، والرعاية الصحية، والتقنية، والاتصالات، والتعدين، والطاقة المستدامة، والثروة السمكية، والغذاء، والتجارة وغيرها من الخدمات، وسيواصل القطاع المصرفي الاستفادة من ميزاته التنافسية الرئيسية لإظهار مزيد من المرونة في ظل التقلبات التي يشهدها القطاع المصرفي.

يتمتع بنك نزوى بميزانية عمومية مرنة وقوية تمكنه من التكيف مع التحديات والتقلبات الاقتصادية، وسيظل مركزاً على تقديم الخدمات للعملاء والموظفين والمجتمع المحلي والمساهمين. وسيظل بنك نزوى ملتزماً بقيادة نمو قطاع التمويل الإسلامي وترسيخ ريادته في هذا القطاع، وقيادة حصة السوق نحو آفاق جديدة.

نحن على ثقة تامة من أن البنك يسير على الطريق الصحيح لاستغلال الفرص المستقبلية، ودعم النمو المستدام، ومواصلة تعزيز القيمة الحقيقية المقدمة للمساهمين.

شكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ بالنيابة عن مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين بالبنك أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - على رؤيته الثاقبة وقيادته الجادة و الحكمة لدفع مسيرة التنمية في كافة القطاعات .

كما أتقدم بشكرٍ خاص إلى البنك المركزيّ العُماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيّمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهميننا لدعمهم المستمر وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا، ولموظفينا لتفانيهم وجهودهم المخلصة في خدمة العملاء بشكل مميز . متطلعين للاستمرار في خدمتهم بشكل أفضل وكسب ثقتهم خلال العام ٢٠٢٢ .



خالد بن عبدالله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة